المحور الأول : الإطار ألمفاهيمي للجمارك

أولا / مفهوم الجمارك :

يختلف مفهوم إدارة الجمارك باختلاف مهامها ، وحسب التغيرات التي حدثت في هيكلتها وقوانينها التشريعية ، نتيجة التطورات الاقتصادية التي عرفتها البلاد ، حيث نجدها تعمل جاهدة على مواكبة التغيرات الطارئة على الاقتصاد الوطني ، وبصفتها هيئة تنفيذية ، وباعتبارها وسيلة فعالة في تطبيق السياسة الاقتصادية المتبناة من قبل الدولة ، وكذا السياسة الاقتصادية اتجاه التجارة الخارجية ، فلهاذ نجد المشرع الجزائري أولاها اهتماما في تحديد مجال تنظيمها وعملها مسايرا لكل التطورات الجديدة للاقتصاد العالمي الوطني .[1]

1 - تعريف الجمارك :

تعني الجمارك[2] للكثيرين بأنها الضرائب الجمركية التي تفرض على السلع لدى دخولها الحدود الجمركية للدولة وقد يطلقونها على الضريبة وجبايتها ، إلا أن الجمارك اكبر من كونها ضريبة ، بل هي قواعد ونظم واتفاقات يتم تنفيذها وفق معايير دولية و وطنية عن طريق مؤسسات تنشئها الدول يطلق عليها اسم الإدارات الجمركية ، تتبع القطاعات المالية .[3]

وتعرف الجمارك على بأنها الإدارة التي أوكل إليها مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية بشان تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العمومية واستيفاء الشروط والقيود الاستيرادية المقررة عليها ، حماية للنظم الاقتصادية لكل دولة ، وان أي خرق لهذه التشريعات أو الإخلال بها يمثل إخلالا بالنظام الاقتصادي الذي تحميه التشريعات الاقتصادية والذي تعد القوانين الجمركية من أبرزها وأهمها ، ولضمان فاعلية القوانين الجمركية وسرعتها وانضباط تنفيذ أحكامها اصبغ المشرع صفة مأمور الضبط القضائي على القائمين بالتنفيذ وفي حدود الاختصاص .

وفي نفس المعنى جاء تعريف مصطلح الجمارك بأنه : " الجهة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ وإدارة القانون الجمركي وتحصيل الرسوم والضرائب . كما تتولى أيضا مسؤولية تطبيق الأنظمة و اللوائح الأخرى المتعلقة بتصدير أو استيراد أو نقل أو تخزين السلع ".[4]

كما هناك من عرفها على أنها :" الجمارك هي إدارة مكلفة بمراقبة اجتياز الأشياء ورؤوس الأموال للحدود الوطنية " ولقد أصبح عمل الجمارك لا يقتصر فقط على حراسة الحدود وتدوين كل المبدلات من ناحية الكم ، بل يتعدى ذلك إلى تقويم كل عناصر المبادلة ومرودية اقتصادية وإدماجها في السياسية التجارية والمالية للبلاد والمديرية العامة للجمارك هي تابعة للوزارة المكلفة بالمالية للبلاد.[5]

---

[1] - بودالي بلقاسم ، ظاهرة التهريب الجمركي واستراتيجيات مكافحته ، مذكرة ماجستير ، تخصص تسيير المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسسر والعلوم التجارية ، جامعة ابي بكر بالقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2010-2011 ، ص 30 .

[2] - الجمارك كلمة تركية ، يختلف نطقها في البلاد العربية ، ففي المغرب العربي تعرف بالديوانة وهي كلمة عربية (الديوان) وتعرف في العراق بالكمارك والموكوس

[3] - زايد مراد ، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر ، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، فرع تسيير ، جامعة يوسف بن خدة (الجزائر سابقا) ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، الجزائر 2005- 2006 ، ص 259

[4] -Word Customs Organization ,Glossary of International Organization Terms,Brussels,2013, p08

[5] M.Shmidilin et Ducorq.J , L' organisation et réglementation de commerce éxtérieur ,3édition,France,1995.

وعليه فان المهمة الأساسية والمألوفة لإدارة الجمارك هي السهر على تطبيق التعريفة لكي يتم حماية الاقتصاد الوطنية هذا عن طريق استعمال الأنظمة الخاصة ، بحيث تتأقلم هذه الحماية مع متطلبات التصدير ، و كذلك تقوم على الحدود لمراقبة التجارة الخارجية ، والصرف في مرحلة التصدير والاستيراد ، وفي ميدان الجباية تقوم إدارة الجمارك بتحصيل الضريبة على القيمة المضافة والضرائب الداخلية للبضائع المستوردة لغرض الاستهلاك .[6]

2 - مجال تطبيق قانون الجمارك :

تمارس الإدارة الجمركية عملها في سائر الإقليم الجمركي وفق الشروط المحددة في القانون .

وتنظم منطقة خاصة للمراقبة على طول الحدود البحرية والبرية ، وتشكل هذه المنطقة النطاق الجمركي .

حيث يشمل النطاق الجمركي :

أ – منطقة بحرية تتكون من المياه الإقليمية والمنطقة المتاخمة لها والمياه الداخلية كما هي محددة في التشريع المعمول به ،

ب - منطقة برية تمتد :

- على الحدود البحرية من الساحل إلى خط مرسوم على بعد (30) كلم منه ،

- على الحدود البرية من حد الإقليم الجمركي إلى خط مرسوم على بعد (30) كلم منه .

وتسهيلا لقمع الغش، يمكن ، عند الضرورة ، تمديد عمق المنطقة البرية من(30) كلم إلى غاية ستين (60) كلم .

غير انه ، يمكن تمديد هذه المسافة إلى أربعمائة (400) كلم في ولاية تندوف وإدرار وتمنراست .

وتقاس هذه المسافات على خط مستقيم .

وتجدر الإشارة هنا أن كل هذه الإجراءات يحدد كيفيات تطبيقها بقرار وزاري مشترك بين الوزراء المكلفين بالمالية والدفاع والداخلية ، كما انه يحدد رسم النطاق الجمركي بقرار من الوزير المكلف بالمالية .

مهام الإدارة الجمركية :

تلعب إدارة الجمارك دور الحامي والواقي للاقتصاد الوطني من خلال مراقبة جميع المعاملات التجارية والخدمية ما بين الجزائر والعالم الخارجي ، لا سيما عمليات الاستيراد والتصدير .تستعمل الإدارة الجمركية الضريبة والرسم وبعض الإتاوات لحماية الصناعات الناشئة أو تحفيز الاستثمار ، كما لها عدة أهداف ذات طابع مالي واقتصادي واجتماعي وكذا دولي وأخيرا تشجيعي .[7]

---

[6] - نفس المرجع .

[7] - لجناف عبد الرزاق ، محاضر في مقياس جباية المؤسسة ، مطبوعة موجهة لفائدة طلبة (ل م د) لتخصصات محاسبة وجباية ، محاسبة ومراجعة ،مالية المؤسسة ، السنة الجامعية 2017-2018 .

إن مهام إدارة الجمارك كثيرة ومتشعبة لها طابع جبائي، اقتصادي ورقابي.

إن المهمة الجبائية لها طابع تقليدي وقديم (تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية التي تطبق على البضائع التي تمر عبر الحدود الوطنية سواء أكان ذلك عند الدخول أو الخروج من الإقليم الجمركي).

على العموم تشجع الدول صادرتها عن طريق تقديم الإعفاءات والتحفيزات المختلفة للمصدرين.

تدخل هذه المهمة في إطار تطبيق التعريفة الجمركية والتشريع الجمركي وتعتبر من أقدم مهام إدارة الجمارك.

إلى جانب الحقوق والرسوم الجمركية (مثال الحقوق الجمركية)، تقوم إدارة الجمارك بتحصيل بعض الحقوق والرسوم التي لها طابع جبائي أو شبه جبائي.

أما المهمة الاقتصادية لإدارة الجمارك فهي تتمثل في ملاحظة ومراقبة البضائع التي تعبر الحدود الوطنية سواء عند الاستيراد أو التصدير، يسمح لها هذا الدور ملاحظة العمليات دون وضع عراقيل لتداول البضائع المختلفة.

تطبق كذلك إدارة الجمارك بعض التدابير الخاصة بحماية الإنتاج الوطني.

إلى جانب المهام التي ذكرنها سابقا، نجد مهمة المراقبة، تتمثل هذه المهمة في ضمان احترام تطبيق كل التشريعات الخاصة بالبضائع التي تعبر يوميا الحدود الوطنية عند الاستيراد والتصدير.

تقوم كذلك إدارة الجمارك بإعداد إحصائيات التجارة الخارجية لتمكين السلطات العمومية من أخذ التدابير الاقتصادية الضرورية حسب الحالات.

يتم إعداد إحصائيات التجارة الخارجية من خلال التصريحات الجمركية المفصلة لمختلف البضائع المستوردة والمصدرة.

إن التنظيم الوظيفي والإقليمي لإدارة الجمارك يسمح لها القيام بتشجيع المبادلات الخارجية، كما أن وجود مصالح الجمارك على مستوى كل التراب الوطني يسهيل الإجراءات الجمركية ، وفي هذا تنص المادة الثالثة من قانون الجمارك على ما يلي: "تتمثل مهمة إدارة الجمارك على الخصوص فيما يأتي:

- تنفيذ الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تسمح بتطبيق قانون التعريفة والتشريع الجمركيين،

- تحصيل الحقوق والرسوم والضرائب المستحقة عند استيراد وتصدير البضائع والعمل على مكافحة الغش والتهرب الجمركيين ،

- مكافحة المساس بحقوق الملكية الفكرية والاستيراد والتصدير غير المشروعين للممتلكات الثقافية ،

- المساهمة في حماية الاقتصاد الوطني وضمان مناخ سليم للمنافسة بعيدا عن كل ممارسة غير شرعية ن

- ضمان إعداد إحصائيات التجارة الخارجية وتحليلها ونشرها ،

- السهر طبقا للتشريع والتنظيم الساريي المفعول ، على :

- تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية المخولة لإدارة الجمارك على البضائع المستوردة أو المصدرة وكذا البضائع ذات المنشأ الجزائري الموضوعة تحت نظام المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية،

* حماية الحيوان والنبات،

* المحافظة على المحيط .

- القيام ، بالتنسيق مع المصالح المختصة ، بمكافحة :

* التهريب وتبييض الأموال والجريمة العابرة للحدود ،

* الاستيراد والتصدير غير المشروعين للبضائع التي تمس بالأمن والنظام العموميين ،

- التأكد من البضائع المستوردة أو الموجهة للتصدير قد خضعت لإجراءات مراقبة المطابقة ، وذلك طبقا للتشريع والتنظيم اللذين تخضع لهما .[8]

توكل كذلك لإدارة الجمارك عدة مهام أخرى تتمثل في تطبيق بعض التشريعات

10- راجع المادة 3 من قانون الجمارك رقم 17-04 المتضمن قانون الجمارك ، مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1438 الموافق 16 فبراير 2017 ، الجريدة الرسمية عدد 11 يعدل ويتمم القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك .الجريدة الرسمية عدد 30 .